زار خلالها سوريا وروسيا وطاجيكستان واندونيسيا

نتائج اقتصادية مهمة لجولة رئيس الجمهورية الخارجية

▫ «الميثاق»- متابعات: حققت الجولة الخارجية لفخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية التي شملت كلاً من سوريا وروسيا وطاجيكستان وأندونيسيا نتائج اقتصادية مهمة، من شأنها الدفع بعلاقات التعاون الثنائي بين اليمن وبين تلك الدول الأربعة قدماً إلى الأمام، كما ستساهم في فتح آفاق جديدة لتطوير العلاقات في مجالات الاستثمار والتجارة.

فقد كرست جلسة المباحثات اليمنية - السورية لبحث علاقات التعاون الأخوي بين البلدين والسبل الكفيلة بتنميتها وتوسيعها في مختلف المجالات وتفعيل الاتفاقيات التجارية والتربوية والزراعية والتعليمية والفنية وغيرها. وأكد الجانبان حرصهما على توسيع آفاق التعاون المشترك وزيادة التبادل التجاري وتشجيع القطاع الخاص في البلدين على إقامة المشاريع المشتركة. ونوه الجانبان بالشركة اليمنية السورية الأردنية القائمة في مجال النقل البحري. وشددا على أهمية الدفع بالتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين البلدين لتحقيق الطموحات المنشودة. كما أكدا الحرص على تعزيز مجالات التعاون في قطاع الإسكان والصناعات الدوائية والتربية والتعليم وتبادل المنح الدراسية وفي المجال الثقافي. وخلال مباحثات الأخ رئيس الجمهورية مع المسئولين الروس أبدت عدة شركات روسية رغبتها في الاستثمار في اليمن في مجالات توليد الطاقة الكهربائية بقدرة ثلاثة آلاف ميجا وات بنظام بي أو تي، ومجال النفط والغاز والثروات المعدنية بالإضافة إلى مجالات أخرى تشمل تنفيذ عدد من المشاريع في مجال السدود والري وأنابيب الغاز والسكك الحديدية وفي مجالي الاصطياد السمكي وصناعة الإسمنت. وأكد رئيس الجمهورية أن زيارته لموسكو ناجحة بكل المقاييس وتكتسب أهمية كبيرة كون اليمن ترتبط مع روسيا بعلاقات تاريخية بدأت مع الإتحاد السوفييتي سابقاً وتتعزز مع روسيا الإتحادية اليوم في ضوء ما تمخض عن هذه الزيارة من نتائج مثمرة الأمر الذي يجسد الرغبة والحرص المشترك على تطوير العلاقات بين البلدين على مختلف الأصعدة.

وقال فخامته لصحيفة "فريميا نوفوستي" الروسية "نحن نرحب بالاستثمارات الروسية في كل المجالات وخاصة في الغاز والنفط، ونرغب أن يكون الروس شركاؤنا في الاستثمارات المختلفة. وقد بحثنا هذه المواضيع الاقتصادية مع السيد فلاديمير بوتين رئيس الوزراء، وأبلغناه بترحيب اليمن بالاستثمارات الروسية بما في ذلك الاستثمار في مجالات النفط والأسماك وتوليد الطاقة الكهربائية بالغاز وغيرها".

وأضاف فخامته إن هذه المباحثات "ستجد طريقها للتنفيذ، ونحن نريد أن تتوجه الشركات الاستثمارية الروسية للاستثمار في اليمن، وسنقدم لها كافة التسهيلات".

وفي العاصمة دوشنبة وقعت اليمن وطاجيكستان عدداً من الاتفاقيات وفي مقدمتها اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة واتفاقية التعاون في مجال الصحة العامة بما يرسخ القاعدة الحقوقية لإقامة وتوطيد علاقات التعاون الثنائية.

وقد اتفق البلدان على تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية، وأكدا رغبتهما المتبادلة في تعزيز وتطوير التعاون القائم بين البلدين والتزامهما بدعم وتشجيع القطاعين العام والخاص ورجال الأعمال والمستثمرين في البلدين لإقامة مشروعات إنتاجية مشتركة في مختلف المجالات. مؤكدين على ضرورة تأسيس لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي كآلية فاعلة لتحديد أولويات ومسارات التعاون الثنائي ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين.

كما أكدت اليمن وطاجيكستان على ضرورة العمل المشترك لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية من خلال إيجاد آليات فاعلة للتخفيف من وطأتها على مجمل اقتصاديات دول العالم، لا سيما الدول النامية. وأوضحا في البيان الختامي المشترك أن التعاون في تنفيذ مشروعات إقليمية حيوية في المجالات الاقتصادية الواعدة من شأنه أن يساعد في التخفيف من وطأة هذه الأزمة وتتضمن تلك المجالات مجال الطاقة الذي يحظى بأولوية، حيث رحبت اليمن برغبة طاجيكستان في تنفيذ مشروعات كهرومائية على أنهارها الداخلية لتحقيق الاكتفاء الذاتي بالكهرباء وتغطية احتياجات البلدان المجاورة بالقوة الكهربائية الرخيصة بالإضافة إلى ترشيد استخدام المياه لمصلحة جميع دول المنطقة بما فيها دول المصب.

وعقد رئيس الجمهورية أمس في العاصمة الاندونيسية جاكرتا جلسة مباحثات مع نظيره الاندونيسي سوسيلو بامبانج يودويونو، جرى خلالها بحث أوجه التعاون بين اليمن واندونيسيا في مجالات النفط والغاز والمعادن، والتعليم والثقافة. وتناولت المباحثات القضايا المدرجة على جدول أعمال المنتدى الاقتصادي الإسلامي الخامس الذي تستضيفه اندونيسيا وفي مقدمتها الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على اقتصاديات الدول الإسلامية بالإضافة إلى القضايا والمستجدات الإقليمية والدولية وقضايا الأمة الإسلامية ذات الاهتمام المشترك.

سياسة خارجية واثقة

متابعة- احمد الزبيري:

■ جولة فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح التي شملت سوريا وروسيا وطاجيكستان واندونيسيا حملت في ثناياها الثابت والمتحول في سياسة اليمن الخارجية مجسدة مسارات توجهاتها للأبعاد القومية والإسلامية والدولية.

ولعل البعد القومي كان أكثر حضوراً في زيارته لسوريا ولقاء القمة الذي جمعه باخيه فخامة الرئيس السوري بشار الأسد وحرصه على الالتقاء بالفصائل الفلسطينية بدمشق.. معيداً التأكيد على ان وحدة الصف الفلسطيني هي حجر الزاوية المحدد للموقف التضامني العربي ولإيجابيات وسلبيات التوجهات الدولية نحو القضية الفلسطينية..

في هذا السياق نتبين الحرص الذي انبثقت منه المبادرة اليمنية للمصالحة الفلسطينية التي أطلقت اثناء العدوان الصهيوني الغاشم على غزة.. هذه المبادرة التي استوعبت الاطراف الفاعلة باتجاه المصالحة مع التأكيد على أهمية دور سوريا بهذا الشان والتي تربطها باليمن علاقات متميزة سياسية واقتصادية وثقافية لتاتي هذه الزيارة لتعززها بما يخدم البلدين والشعبين الشقيقين.

وبعد سوريا المحطة الأهم في هذه الجولة لفخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح- زيارته لروسيا الاتحادية التي تستمد اهميتها من انها عكست في مجمل فعالياتها عمق العلاقات التاريخية بين البلدين الصديقين والتي تعود الى عشرينيات القرن الماضي لتمر بمراحل مثلت انتقالة نوعية في مسارات هذه العلاقات والثبات في تنامي وتأثر تطورها لتصل الى ما وصلت اليه اليوم مستوعبة المتغيرات بنظرة استشرافية للمستقبل بما ينطوي عليه من توقعات واحتمالات لما سيكون عليه الوضع في الساحتين الاقليمية الشرق أوسطية وفي الساحة الدولية والتي مؤشراتها تبدو اكثر وضوحاً في تداعيات نتائج نزوع الهيمنة الاحادية القطبية والتي تتجلى صورتها الابرز في الازمة الاقتصادية العالمية التي تضرب اقتصاديات الدول الكبرى والصغرى على حد سواء لكنها تعزز في ذات الوقت القناعات بضرورة وجود نظام عالمي جديد.. هذه الملامح العامة لزيارة فخامة الاخ الرئيس لروسيا التي يزداد حضورها وتأثيرها العالمي، آخذة أبعاداً مهمة على صعيد العلاقات الثنائية بين الدول وعلى الاصعدة الاقليمية والدولية السياسية والاقتصادية والامنية.مباحثات القمة اليمنية الروسية التي جمعت فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بفخامة الرئيس ديمتري مدفيديف رئيس جمهورية روسيا الاتحادية ركزت على العلاقات المتطورة والمتميزة في مساراتها التاريخية ومعطياتها الراهنة والمستقبلية ببعدها الثنائي منتقلاً التعاون المشترك في كافة المجالات الى مستويات جديدة اقتصادياً وتنموياً واستثمارياً وتجارياً وكذلك في الجوانب الثقافية والعسكرية.

أما المستجدات في القضايا الاقليمية والدولية والتي تحظى باهتمام مشترك فقد بحثها الاخ الرئيس في لقاء القمة مع الرئيس مدفيديف وكان في الصدارة القضية الفلسطينية ومايحدث من عدوان مستمر على الشعب الفلسطيني من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي الذي بلغ ذروته الوحشية الاجرامية في الحرب الاخيرة على غزة والنتائج التي ترتبت على هذا العدوان في ظل الحصار الجائر على ابناء الشعب الفلسطيني في هذه المساحة الصغيرة من الارض والتي تعتبر الأعلى كثافة سكانية في العالم.. اضافة الى بحث الوضع في العراق والقرن الافريقي والجهود الدولية لمكافحة الارهاب والقرصنة البحرية.. ليخلص فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وديمتري مدفيديف الى رؤية مشتركة تؤكد على أهمية تنسيق الجهود اليمنية الروسية لمواجهة القرصنة البحرية قبالة خليج عدن والسواحل الصومالية.. وكذلك في مجالات مكافحة الارهاب.

وفيما يخص الوضع في الشرق الاوسط فقد أكد الزعيمان ان الحل العادل للقضية الفلسطينية واعادة الارض العربية التي احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٦٧م هو الطريق الاقصر المؤدي الى السلام الشامل في الشرق الاوسط وإعادة الاستقرار اليه وفي هذا مصلحة لكل دول هذه المنطقة المضطربة.. وهنا يؤكد فخامة الاخ الرئيس على الدور الروسي وحيويته في تحقيق السلام على قاعدة تنفيذ قرارات الشرعية الدولية المتصلة بالصراع العربي الاسرائيلي.

زيارة الاخ الرئيس لروسيا تتضح مضامينها وأبعادها في انها لم تقتصر على اللقاءات والمباحثات مع القيادة الروسية بل ايضاً اللقاء مع القيادات المعنية بتنفيذ النتائج التي خرجت بها.. في هذا الاتجاه كان استقبال فخامته في مقر اقامته بالكرملين وزير الخارجية الروسي سرجي لافروف والذي معه جرى مناقشة كافة القضايا المرتبطة بعلاقة البلدين وكذا الوضع الاقليمي في الشرق الاوسط وتفعيل الدور الروسي في هذه المنطقة والذي سيحد من السياسات التي تتبعها بعض الدول المتسمة بالانحياز لاسرائيل واعتمادها على ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين، وسيسهم بذلك في اعادة بعض من التوازن المفقود.. وزير الخارجية الروسي اكد على اهمية هذه الزيارة في تعزيز مسيرة العلاقات بين البلدين انطلاقاً من الحرص المتبادل على تطويرها والانطلاق الى آفاق جديدة من التعاون المشترك.. مشيداً وزير الخارجية الروسي بجهود اليمن في مكافحة الارهاب والقرصنة.. وفيما يخص قضية السلام في الشرق الاوسط عبر عن موقف روسيا الداعم للمبادرة العربية للسلام في الشرق الاوسط والتي تعد المرتكز لانعقاد مؤتمر السلام الدولي الذي ستحتضنه موسكو العام القادم.

اقبال علي عبدالله

«المؤتمر» ينتصر للوطن

■ في قراءة متأنية وبعيدة عن الشطحات الحزبية الضيقة التي تمثلا صدور من لا يعرفون تاريخ وأجندة المؤتمر الشعبي العام منذ تاسيسه عام ١٩٨٢م.. أقول قراءة «للاتفاق الذي جرى أواخر فبراير المنصرم بين المؤتمر الشعبي العام واحزاب اللقاء المشترك» والذي أفضى الى الاتفاق على «تغليب المصلحة الوطنية العليا والسير معاً وقدماً الى الانتخابات النيابية والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية خلال فترة تأجيل الانتخابات والتي حددت بعامين».. سنجد من خلال هذه القراءة أن المؤتمر الشعبي العام قد انتصر في هذا الاتفاق للوطن والمواطنين وتغلب على مصالحه الحزبية وحقه كحزب حاكم لم يات الى السلطة على متن دبابة او انقلاب عسكري بل عبر شرعية دستورية ممثلة بصناديق الاقتراع الحر والديمقراطي حيث اختاره غالبية المواطنين بإبراك وقناعة لما يحمله وسيحمله المؤتمر الشعبي العام ورئيسه القائد فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية من برامج تنفيذية وليست شعارات لا تغني ولا تسمن من جوع، برامج أثبتت مصداقيتها في التنفيذ، ولعل إعادة تحقيق الوحدة المباركة في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م والانتصار لها في يوليو ١٩٩٤م وما تلا هذا الانتصار من اجراءات شجاعة كقرار العفو العام وطي صفحات الماضي وفتح صفحات البناء والتنمية والاستثمار واحتلال مواقع اقليمية وعربية ودولية متقدمة تؤكد ان اليمن رقم استراتيجي صعب لا يمكن تجاهله او القفز عليه.. ولا حاجة لي هنا ان استعرض كل ما تحقق في الوطن تحت قيادة تنظيمنا الرائد (المؤتمر الشعبي العام)، فالواقع على الارض يغنيني والانجازات شاهدة لا يمكن لأحد ان ينكرها، لأنها منجزات شملت كل مناحي الحياة ومناطق الوطن من المهرة حتى صعدة.

من المهم ونحن كما أشرت في صدد الحديث عن الاتفاق بين المؤتمر الشعبي العام واحزاب اللقاء المشترك ان نبين بأن تمسك الحزب الحاكم بالحوار رغم جملة من العراقيل التي وضعتها أحزاب المشترك للوصول بهذا الحوار الوطني الى كل ما يهم الوطن ويعزز من التجربة الديمقراطية وتغليب المصالح الوطنية العليا على المصالح الحزبية الضيقة التي لا تجر الا الى مزيد من الاحتقانات وعرقلة عملية التنمية وإيقاف الاستثمارات التي لا تسير الا في أجواء ومناخات آمنة ومستقرة وهو أمر يحرص المؤتمر الشعبي العام على توفيره وتقويت الفرصة أمام العابثين بالتجربة الديمقراطية، فتجاوز المؤتمر الشعبي العام الكثير من حقوقه الدستورية كحزب حاكم وقدم التنازلات الكبيرة بهدف الوصول بالحوار مع الآخر الى تجنيب الوطن والمواطن كل ما من شانه تعكير صفاء الوحدة الوطنية.

ولعل قبول المؤتمر الشعبي العام بتأجيل الانتخابات البرلمانية رغم علمه وإدراكه أن هذا الاستحقاق ليس ملكاً له أو ملك بقية الاحزاب ، بل هو ملك للشعب وكذا إدراكه أن احزاب المشترك لن تؤثر لو قررت المقاطعة على إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري الا ان حرص قيادة تنظيمنا وفي المقدمة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام على ضرورة مشاركة كل القوى والفعاليات السياسية والحزبية في هذا الاستحقاق مهما كلف المؤتمر الشعبي العام من تقديم التنازلات.. الأمر الذي جدد التأكيد لدى المواطنين على مصداقية البرامج الانتخابية وأخرها البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية.. مصداقية أن مصلحة الوطن والمواطن هي أولاً وأخيراً في اجندته وانشطة وبرامج حزب الاغلبية الحاكم.. كما أن قبول مؤتمرنا بالتأجيل لا يعني القبول بكل ما تريده أحزاب المشترك بل القبول بما تمليه مصلحة الوطن وحاجة المواطنين الى مناخ سياسي مستقر،وهو أمر نتطلع بل نتمنى أن يدركه قادة المشترك أن المؤتمر الشعبي العام لا يتمسك بالسلطة كما تزعم المعارضة ولو كان الامر كذلك لقرر خوض الانتخابات حتى بدون المشترك الا أنه وإيماناً منه وتأسيساً على مبادئ واهداف تكوينه فإن التداول السلمي للسلطة وعبر صناديق الاقتراع هو من أهم مسببات قبول التأجيل وإجراء تعديلات دستورية كان المشترك قد رفضها في السابق عندما طرحها المؤتمر في سبتمبر من عام ٢٠٠٧م وهو (المشترك) يعود اليوم للمطالبة فيها.

في ختام قولنا فإن الاتفاق هو انتصار المؤتمر الشعبي العام للوطن والمواطن والديمقراطية.

محمد يحيى شنيف

الاقتصاد الوطني والرؤى الموضوعية

■ اقتصادنا الوطني، إذا قيس باقتصاديات البلدان النفطية والصناعية المتقدمة، سوف نجده اقتصاداً ناشئاً يتعرض للاهتزاز، وعدم القدرة على مواجهة أية كوارث طبيعية، أو تدهور اقتصادي مالي عالمي.. لذلك لابد من أن يتأثر سلباً بأية صورة كانت.. وليس كما يقول البعض من أنه سيكون أي تأثير عليه ليس بالحجم الكبير.

هذا الأمر يؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات وقائية مسبقة، وفقاً للدراسات والمؤشرات على المستويين الداخلي والخارجي.. الى جانب الاجراءات الاقتصاديةوالمالية التي تتطلب الحزم بمسؤولية عالية المستويات، وإن كانت قاسية، شريطة الحفاظ على استقرار أمن ومعيشة المواطن وعدم المساس بهما..ووضع آليات عمل لتنمية الموارد غير النفطية والبحث عن انشطة اقتصادية جديدة في المجالات الزراعية والصناعية والسياحية، ذات الجدوى الاقتصادية .. وخطة اعلامية وثقافية تنويرية.. والمواءمة بين تدفق الايرادات وترشيد النفقات، وإيقاف النزيف المالي الخاضع للفساد الإداري والاقتصادي.

رؤية إيجابية

وزارة التخطيط والتعاون الدولي في رؤيتها المقدَّمة لمجلس الشورى، أظهرت الى حد كبير مدى تأثير الأزمة المالية على اقتصادنا.. فبعد أن شهد الاقتصاد اليمني خطوات نوعية إيجابية منذ عام ١٩٩٥م، عندما بدأت الإصلاحات المالية والإدارية والاقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي، وتطوير الأنشطة التنموية والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، إلاّ أن التحديات الهيكلية والطارئة وتداعيات الأزمة المالية العالمية أثرت سلباً على التنمية والنمو الاقتصادي.. ومن ملامح تدني المستوى الاقتصادي وضعف معدلات النمو المتواضعة، أن الناتج المحلي الإجمالي لم يحقق النسبة المئوية المنشودة في العام ٢٠٠٧م.. لسبب رئيس يعود للإنخفاض الكبير في إنتاج النفط والتي أدت الى معدلات نمو سالبة في قطاع النفط والغاز وصل عام ٢٠٠٧م الى (-١٢,٢٪) بالإضافة لنقص معدلات الاستثمار في القطاع الداخلي والخارجي، وتأخر السحوبات من تعهدات مؤتمر المانحين، وتزايد حجم التضخم الى (١٣,٣٪).. وفي وجود الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على الاقتصاد اليمني، فإن تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي للأعوام من ٢٠٠٨م الى ٢٠١٠ سيتراجع من (٦,٤٪) الى حوالى (٥,١٪) بعد الأزمة كمتوسط سنوي وحجم التضخم سيصل (١٥,١٪).. بينما - ولماسبق من عوامل سلبية - كانت خطط التنمية المستهدفة أعلى من ذلك.. كما أن هناك - كما أوردت وزارة التخطيط - تحديات مالية في تحقيق الاستدامة المالية والاستقرار المالي مع تزايد حجم الدين المحلي وأعبائه، وتزايد عجز الموازنة وارتفاع نسبته الى الناتج المحلي.. وقد يرتفع عجز الموازنة من (٥٪) من الناتج المحلي - حسب توقعات صندوق النقد الدولي - الى (٧,٨٪) خلال عامنا الجاري ٢٠٠٩م.. وبالتالي فزيادة العجز المتوقع خلال هذا العام سيرتفع من (٤٢٧) مليار ريال الى ما يزيد عن (٥٣٢) مليار ريال، حينما يبلغ سعر برميل النفط (٣٠) دولاراً.. وبنسبة (٢٧٪) من إجمالي النفقات المقدرة بموازنة هذا العام.

كما توجد تحديات أخرى في القطاع المصرفي والنقدي التجاري والاسلامي، تؤدي الى تدنيات مستوى كفاءته، وبخاصة فيما يتعلق باستخدام الموارد، ومنح الائتمان متوسط وطويل الأجل، حيث سيلاحظ انخفاض نسبة القروض الممنوحة من هذه البنوك الى إجمالي ودائعها والاحتفاظ باصولها الكبيرة في شكل احتياطيات فائضة في خزائنها أو لدى البنك المركزي.

من ذلك يمكن القول: إن الأزمة المالية والركود الاقتصادي المالي سيسهم في تزايد الضغوط على السياسة النقدية والمصرفية، وزيادة عجز ميزان المدفوعات، وانخفاض الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي في حال استمرار سياسة الحفاظ على استقرار قيمة الريال اليمني أمام الدولار عن طريق مزادات بيع العملة الأجنبية.

تلك المؤشرات، والأرقام هي حقائق أدت الى تخفيض الحكومة للموازنة في حدود (٢٠-٥٠٪)، ولابد من المواجهة واتخاذ الإجراءات اللازمة بشريطة عدم المساس بدخل المواطن، وأيضاً ضرورة تحمل المسؤولية الاجتماعية الاقتصادية بروح العمل الجماعي، وعدم إهدار الطاقات في المماحكات السياسية.. وتأتي زيارات الاخ الرئيس علي عبدالله صالح الخارجية كأبرز نقاط قوة لاقتصادنا لرفده بمتطلبات النجاح.. ومواجهة التحديات.. ولنا عودة لطرح الرؤى الأخرى في هذا السياق.

النظافة العامة وحسن المظهر العام للمواقع والمنشآت والأفراد من مقومات السياحة
YEMEN TOURISM
يمن
وزارة السياحة
مجلس الترويج السياحي
www.yementourism.com

الميثاق
مدير التحرير
w kzu 5 ^
نائبا مدير التحرير
w c* wu b
Œu wK vO
سكرتيرا التحرير
Œ d' ' U bL
w dA LL oOu
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشانها مع الإدارة
اسعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية ٢٠٠ دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية ٥٠٠٠ ريال
ù NF
الجمهورية اليمنية- صنعاء - منطقة عصر أمام مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري
تليفون :(٤٦٦١٢٩-٤٦٦١٢٨-٤٧٢٨٦٠-٤٧٢٨٦١)
فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٢٧٧٧